

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بين حلم التوحد وواقع التعدد

The European Union foreign policy between the dream of unity and the reality of pluralism

عبد الله بالحبيب *

Abdallah Belahbib

جامعة ورقلة- الجزائر-

University of Ouargla -Algeria-

abdallahbelahbib@yahoo.fr

تاريخ النشر

Publication date
31/05/2024

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date
01/05/2024

تاريخ الاستلام

Submission date
14/03/2024

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أسباب المفارقة التي تلف التجربة التكاملية الأوروبية، فالجانب الاقتصادي والتجاري يشهد نجاحا باهرا بينما الجانب السياسي والاستراتيجي والأمني لا يتوافق مع تلك النجاحات السالفة، فالحلم الأوروبي في بناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة يصطدم بواقع سياسات خارجية أوروبية غير مشتركة بل وأحيانا متناقضة ومتضاربة (أزمة الخليج، الشرق الأوسط، أوكرانيا، الربيع العربي).

ما هي الأسباب التي دفعت بالأوروبيين إلى تبني سياسة خارجية أوروبية مشتركة؟ ما هي العقبات والعراقيل التي تقف في وجه تجسيد هذا الحلم، وما هي السيناريوهات المحتملة لهذا المشروع؟

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة؛ الأوربة؛ الاستقلال الاستراتيجي.

Abstract:

This research paper aims to shed light on the reasons for the contradictions surrounding the European integration experience. While the economic and trade aspects witness remarkable success, the political, strategic, and security aspects face challenges that conflict with these previous achievements. The European dream of building a common foreign policy clashes with the reality of divergent and sometimes conflicting European foreign policies (Gulf crisis, the Middle East, Ukraine, the Arab Spring).

* المؤلف المراسل

What are the reasons that led Europeans to adopt a common foreign policy? What are the obstacles and challenges hindering the realization of this dream, and what are the possible scenarios for this project?

key words: European Union; European common foreign policy; Europeanization; Strategic Autonomy.

مقدمة:

تعد التجربة التكاملية الأوروبية أحد أبرز تجارب التكامل والاندماج وأنجحها على الإطلاق، فلقد حققت سجلا مشرقا ومشرفا، من الانجازات خاصة على الصعيد الاقتصادي والمالي والتجاري مروراً بالجانب الاجتماعي والثقافي، بل وطوع هذا النموذج النظريات المفسرة للتكامل والاندماج وأصبحت هذه النظريات محمّنة وصفا وتحليلا وتفسيرا وتنبؤا بعدما كادت أن تصبح نظريات بائدة لاختلاف وتبدل السياقات والمسارات خلافا لتلك التي نشأت بها وترعرعت بين أحضانها.

لقد استطاعت تجربة البناء الأوروبي أن تقيم لنفسها معجما فريدا وجديدا يزخر بالمصطلحات والمفاهيم الجديدة؛ كالتعايش والتعاون والتكامل والاندماج والتنسيق بدلا من قاموس آخر يطفح مصطلحات؛ الحرب والصراع والنزاع والاقتتال والاحتراب. لكن المفارقة الكبيرة تتمثل في وجود خلل ماثل للعيان بين القوة الاقتصادية لأوروبا ودورها السياسي والاستراتيجي والأمني على المسرح الدولي.

إذ من الغريب والمدهش أن يتمكن قادة أوروبا من إسراع صوته و إبداء رأيهم بل وفي رسم وصناعة قراراتهم في كبرى المنتديات الاقتصادية الدولية دونما أن تكون لهم كلمة في النقاشات والمطارات الدولية حول القضايا والمسائل السياسية والأمنية والاستراتيجية وبالنظر للمحطات والأزمات الدولية المختلفة والتي أحيانا تمس الأمن الأوروبي في العمق، نجد أن دول الإتحاد الأوروبي تتخذ سياسات ومواقف غير مشتركة، بل وأحيانا متناقضة ومتضاربة حيال هذه الأزمات والقضايا (كوسوفو، حرب الخليج الثانية، ثورات الربيع العربي، أوكرانيا... إلخ).

لقد سارت الدول الأوروبية في طريق وحدتها منذ التأسيس وهي راغبة وحاملة بتكتل سياسي يتكلم أمام العالم بصوت واحد ويسمع صده في أرجاء المسرح الدولي وترجم ذلك باليات و أدوات كبيرة وصولا إلى معاهدة ماستريخت¹ التي أعلنت ميلاد الاتحاد الأوروبي

وزودته بالآلية التي تمكنه إكمال وحدته السياسية والمتمثلة في السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة والتي تسمح له بترجمة الثقل أو الوزن الاقتصادي إلى نقل سياسي يساهم في حل النزاعات الدولية ورسم معالم المجتمع الدولي وصياغة مستقبل البشرية بما يتلاءم مع رغبته وقدرته وقوته الكامنة.

من هذا المنطلق ومحاولة لتفكيك هذه المفارقة يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:
لماذا فشل البناء الأوروبي في التحول من قوة اقتصادية إلى لاعب جيوسياسي دولي مستقل؟
ولمعالجة هذا الإشكال نطرح التساؤلات التالية:

- 1- ماهي العقبات التي تقف وراء تحقيق هذا الحلم؟
- 2- ماهي سبل تجاوز هذه العقبات؟
- 3- ما هي المشاهد والسيناريوهات المحتملة لهذا المشروع؟
ويمكن أن نطرح الفرضيات التالية:
- 1- إن عدم الاتفاق على مفهوم واحد لأوروبا السياسية كان عائق أمام بناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة.
- 2- التمسك بعامل السيادة كان وراء الإخفاق في بناء هذه السياسة.
- 3- تعدد الولاءات الأوروبية حال دون تحقيق السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.
- 4- التمسك بالسياسات الوطنية عامل معرقل للسياسة الأوروبية
- 5- الاحتفاء بالمظلة الأمنية الأطلسية حال دون تحقيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة
ولإنجاز هذه الورقة اعتمدنا التكامل المنهجي الذي يعتمد على بين عدة مناهج: التاريخي، التحليلي، المقارن، كما قسمنا الورقة إلى مبحثين:

المبحث الأول: معوقات صنع السياسة الخارجية الأوروبية

المبحث الثاني: معوقات تنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية

المبحث الأول:

معوقات صنع السياسة الخارجية الأوروبية

تعد التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي حالة فريدة في التاريخ السياسي المعاصر، حيث امتدت على مدى زمني طويل نسبياً، وعلى الرغم من الرواسب التاريخية التي خلفتها الصراعات والحروب بين دول القارة عبر قرون من الزمن، إلا أن إرادة العمل المشترك قطعت أشواطاً مهمة في سبيل تطوير المشروع التكاملي.

المطلب الأول: تعدد الإطار المعرفي (Le paradigme) حول قضايا السياسة الخارجية:

بعد سقوط جدار برلين وانهيار الشيوعية في 09 نوفمبر 1989 دشنت المجموعة الأوروبية ورشات واسعة من أجل استكمال وتقويم التجربة التكاملية الأوروبية، خاصة الفكرة المتعلقة بالاتحاد السياسي، الهاجس الذي سكن الدول الأعضاء إضافة للتكامل الاقتصادي الذي هو أصل البناء الأوروبي فالتكامل والتأكيد السياسي خطوة عملاقة لأوروبا قوية، ولكن القادة الأوروبيين لم يسيروا لهذا الهدف بتصور واحد ولكنهم مضوا لهدفهم بتصورات مختلفة.

الفرع الأول: نظرات متباينة للأمن الأوروبي

المشكل الأساسي الذي واجهته السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هو اختلاف دول الاتحاد الأوروبي في تعريفهم للأمن الأوروبي، وهذا لكون بعض الدول تفضل أن يبقى حلف الشمال الأطلسي مكلفا بضمان أمن أوروبا وهذا للمحافظة على العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما دول أخرى تفضل الاستقلال عن الحلف والقيام بنفسها بهذه المهمة وتكوين قوة مشتركة خاصة بها.

1- الأمن الأوروبي حسب الدول الأطلسية

عندما نتحدث عن الدول الأطلسية، نقصد بذلك الدول التي لها علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأول دولة تجدر الإشارة إليها هي بريطانيا (خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفقا لاستفتاء شعبي شهد خلافا حادا بين أنصاره ومعارضيه 2016) الحليف الوفي لأمريكا التي كانت معرقة لدول الاتحاد في مجال الأمن والدفاع، فأمن بريطانيا محمي بضمان التعاون الضيق مع أمريكا، فإذا رجعنا إلى الوراء سنجد أنها في كل مرحلة من المراحل التاريخية كانت تشكل همزة الوصل بين اتحاد أوروبا الغربية وحلف الشمال الأطلسي، وبين الاتحاد الأوروبي وأمريكا.² ومنذ الحرب العالمية الثانية وأمن بريطانيا محمي بوجود الولايات المتحدة الأمريكية والتعاون معها والإبقاء على حلف شمال الأطلسي الذي يعتبر حجر الأساس للسياسة الخارجية البريطانية، وهذا ما ساعد على تطوير الحلف في عام 1955، فبريطانيا نشطت لصالح توسيع اتحاد أوروبا الغربية لضمان انضمام جمهورية فدرالية ألمانيا للحلف.

في عام 1968 ساعدت المبادرات البريطانية على الإبقاء على الفوج الأوروبي وهو العضو الذي يربط الدول الأوروبية مع الحلف، وفي نهاية الحرب الباردة نشطت بريطانيا لصالح تعاون أوروبي في مجال الأمن يمر بالحفاظ على الحلف في أوروبا، ومن خلال اتفاقيات Nassu في عام 1962 ارتبطت القوات النووية البريطانية بالولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أن

هناك أسلحة نووية أمريكية على إقليم المملكة المتحدة وفقا لسياسة منظمة حلف الشمال الأطلسي، وتمتع أمريكا بالوصاية الكاملة على هذه الأسلحة³.

وبعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت، بينت بريطانيا رفضها لتعميق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وخاصة الدفاع المشترك، فبالنسبة لبريطانيا فإن التعاون بين دول الاتحاد يجب أن يكون عن طريق التدخل الحكومي أين تدرس كل دولة النزاعات حالة بحالة وتقرر كيفية إيفاد القوى لحله، شريطة أن لا يتعدى ذلك إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي، ويعمل على تطوير ثقل العمود الأوروبي داخلها واعتبار اتحاد أوروبا الغربية جسرا نحو الحلف وليس البعد العسكري لأوروبا، وبالتالي لم يكن موقف المملكة المتحدة إيجابيا لصالح تعزيز الهياكل العملياتية ولإنشاء الجسم الأوروبي لذلك سيتضح أن بريطانيا كانت دائما تتدخل تحت غطاء الحلف مساندة بذلك للولايات المتحدة الأمريكية وليس في إطار اتحاد أوروبا الغربية.

كانت هذه العلاقة الخاصة ناتجة من جهة عن الثقة الكبيرة التي تضعها بريطانيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الحرب الباردة، وبالمقابل محدودية هذه الثقة في الشريك الأوروبي، ومن جهة أخرى تخوفها من فكرة الاستقلالية الأوروبية التي يمكن أن تؤدي إلى زوال الحلف وإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تعد البرتغال للدولة الأطلسية الثانية، فهي عضو في منظمة حلف الشمال الأطلسي منذ إنشائه كونها الهيئة الوحيدة القادرة على ضمان الأمن الأوروبي والوقوف أمام التهديدات والمخاطر الجديدة، وهذا ما جاء في تصريح وزير الخارجية البرتغالي جيم قاما Jame Gama الذي كان يؤكد باستمرار في تلك الفترة أن الأمن البرتغالي قائم على حلف الشمال الأطلسي، وأن أولويات البرتغال مرتبطة به، لذلك فهي مثل بريطانيا لم تساعد كثيرا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فالعديد من قواتها شاركت تحت غطاء حلف الشمال الأطلسي، مع أمريكا التي مكنتها من تطوير جيشها⁴.

نفس الشيء مع هولندا التي اتحدت مع الدولتين السابقتين ضد مشروع "لكسمبورغ" الذي تركز على إمكانية إدماج سياسة دفاع مشتركة في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وعارضت المشروع الفرنسي الألماني الذي كان يطمح لإدماج السياسة الأمنية في صلاحيات المجلس الأوروبي، فقد كانت هولندا تريد تدعيم الاتحاد الأوروبي بإعطاء ثقل للبرلمان الأوروبي، لكن مع المحافظة على الوجود الأمريكي لإبقاء التوازن⁵، فهي تعارض كذلك إدماج

اتحاد أوروبا الغربية في الاتحاد الأوروبي، علماً أن القوات الهولندية تشارك بقوة في إطار حلف الشمال الأطلسي من خلال فرق تعمل مع قوات التحرك السريعة للحلف.⁶

تبنّت إيطاليا المذهب الأطلسي ورفضت أي تعاون عسكري يبعدها عن الحلف، وقد كان هذا الموقف من الحكومة ومن الأحزاب كذلك، وقد تبين هذا الرفض من خلال المواقف التي اتخذتها إيطاليا مع بريطانيا من خلال مناقشة اتفاقية ماستريخت، كما أعاد تصريح قمة الحلف بروما طرح نفس الأفكار.⁷

2- الأمن الأوروبي حسب الدول ذات النزعة الأوروبية (دعاة الاستقلال الاستراتيجي):

لما نتكلم على الدول ذات النزعة الأوروبية نشير إلى الدول التي لا ترفض حلف الشمال الأطلسي وإنما تبحث عن التعاون معه من خلال قوة مشتركة أوروبية تضمن لها نوع من الاستقلالية.

وأفضل نموذج على ذلك فرنسا فموقفها هذا ليس جديداً وإنما يرجع إلى فترة الحرب الباردة فحكومة الجنرال "شارل دوغول" كانت متشددة جداً إزاء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدفاع، لذلك كانت تحافظ على روابط أمنية قليلة معها وتعمل على التقليل من وجود القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا والأهم من هذا كانت تعمل على إعادة التعريف بسياسة أوروبية في مجال الأمن والدفاع حول منظمة اتحاد أوروبا الغربية المجددة، فقد انسحبت من الهيئة العسكرية المدججة للحلف عام 1966 للحد من تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأسلحة النووية، فقد طورت قوتها في هذا المجال منذ عام 1960، وقدرتها على تصدير المعدات العسكرية، وهذا ما سمح لها بنوع من الحرية في تموقع قواتها العسكرية وأكسبها نوعاً من الاستقلالية اتجاه أمريكا في مجال الأمن، حيث أنها طورت سياسة للمحافظة على وسائلها للتأثير على شروط وطرق أي تدخل عسكري مشترك أو لعقد اتفاقيات عسكرية، كما أنها اختارت الاستقلالية للمحافظة على صورتها كقوة كبرى وعضو دائم في مجلس أمن هيئة الأمم المتحدة، لها مصالح في مستعمراتها السابقة واتفاقيات عسكرية مع بعض الدول الإفريقية.⁸

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت العلاقات الفرنسية الأطلسية نوع من الليونة، حيث شهدت عدة مبادرات التجسيد، مثل مشاركة فرنسا في تحديد المفهوم الاستراتيجي للحلف خلال قمة روما عام 1991، ومشاركتها الكاملة في حق الفيتو في الجمعية العسكرية للحلف، والمشاركة في عمليات حفظ السلام لهذه المنظمة، حيث أصبحت فرنسا تتكلم على ضرورة

تجديد الروابط الأطلسية، وأن تكون في ذات الوقت قادرة على ضمان حمايتها والدفاع عن مصالحها في العالم، وأن تكون قواتها حاضرة حتى خارج أوروبا، كما أكدت فرنسا على ضرورة إعطاء دور جديد لاتحاد أوروبا الغربية وطالبت بإدماجه في الاتحاد الأوروبي بناء على المادتين j7 و j13 من اتفاقية أمستردام.⁹

بالنسبة لأمن ألمانيا الغربية فقد كان محددًا خلال الحرب الباردة في إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي،¹⁰ فألمانيا مثل فرنسا كانت ترى أنه لا يمكن أن يكون لأوروبا هوية خاصة في مجال الأمن والدفاع إذا استمر الحلف بالقيام بذلك¹¹، ولهذا نجد عدة مبادرات لإنشاء اللواء الفرنسي الألماني المتبوع بالجسم الأوروبي، والمبادرة في إقامة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، والتعريف بهوية أوروبية للأمن والدفاع من خلال مفاوضات ماستريخت وأمستردام.¹²

بالنسبة لإسبانيا فقد عاشت مرحلة انسحاب من أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية حتى وفاة الجنرال فرانكو عام 1975، وخلال فترة انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة في عام 1982 بدأت في تطبيق مبادئ أساسية جديدة في مجال الأمن والدفاع وتعمل على التدخل أكثر في أوروبا الغربية، حتى أن انضمامها لحلف الشمال الأطلسي في ماي 1982 كان له ميزتين أساسيتين: أولاً أن هذا الانضمام لا يؤدي إلى المشاركة في الهياكل العسكرية المدججة وثنانياً أن قواتها تبقى تحت قيادة وطنية في أعمالها مع الحلف، وقد كان البرنامج المقدم من قبل رئيس الحكومة فليبي غونزاليس Philippe Gonzalez يهدف إلى تطوير العلاقات مع الشركاء الأوروبيين، وعدم تسليح إسبانيا نووياً، وأقام في مارس 1986 استفتاء حول مسائل إبقاء بلده في حلف الشمال الأطلسي بعد الظروف الصعبة التي عرفها بلده بشأن القوات العسكرية، ولقد تم التوصل إلى الحد من القوات الأمريكية الموجودة على الأراضي الإسبانية ومنع إدخال وتخزين الأسلحة النووية والمحافظة على مبدأ عدم المشاركة الإسبانية في الهياكل العسكرية المدججة في الحلف.

الفرع الثاني: تعدد الفضاءات الأمنية

فقد تطورت أوروبا إلى عدة مجموعات أمنية إقليمية لديها أفكار مختلفة بشأن التصورات الاقتصادية والأمنية، والتي يمكن تقسيمها إلى أربعة مجموعات رئيسية:

1- دائرة النفوذ الألمانية: (ألمانيا، النمسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، جمهورية التشيك، المجر، كرواتيا، سويسرا، سلوفينيا، فنلندا): تلك هي لب اقتصاديات منطقة اليورو وليست مضارة من القدرة التنافسية الكبيرة للدولة الألمانية، كما أنها تعتمد على التجارة الألمانية

لمصلحتها الاقتصادية، كما أنها ليست مهددة من العلاقة المتنامية لألمانيا مع روسيا. ولكن فنلندا بسبب عزلتها عن بقية أوروبا وبسبب قربها من روسيا، فإنها ليست سعيدة بشأن عودة الظهور الروسي على الساحة الأوروبية والدولية، ولكنها عادة ما تفضل التوجه الألماني التوافقي الحذر عن التوجه الحاسم لجارتها السويد أو بولندا. والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا هي الأكثر قلقا من العلاقة الروسية الألمانية، ولكن ليس إلى حد قلق بولندا أو دول البلطيق، وربما يقررون أن يظلوا في دائرة النفوذ الألمانية لأسباب اقتصادية.

2- الكتلة الإقليمية الشمالية: (السويد، النرويج، فنلندا، الدانمارك، آيسلندا، إستونيا، ليتونيا ولااتفيا): تلك الدول في معظمها ليست في منطقة اليورو وترى عودة الظهور الروسي

بصفة عامة على أنه مؤشر سلبي، ودول البلطيق ترى على أنها جزء من دائرة النفوذ الشمالية (وبخاصة دائرة السويد)، وهو ما يؤدي إلى مشكلات مع روسيا. وألمانيا تعد شريكا تجاريا هاما، ولكن دول المجموعة تراها أنها منافس ومتسلطة بصورة زائدة، أما فنلندا فتربط ما بين تلك المجموعة وما بين دائرة النفوذ الألمانية، وتعتمد على ذلك.

3- مجموعة فايسيجراد: (بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر، رومانيا،

وبلغاريا): في اللحظة الراهنة فإن رابعة فايسيجراد تنتمي إلى دوائر مختلفة من النفوذ لجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر لا تشعر أنها منكشفة أمام الصعود الروسي مثل بولندا ورومانيا، ولكنهم غير راضين تماما عن توجه ألمانيا تجاه روسيا، فبولندا ليست قوية بصورة كافية لقيادة تلك المجموعة اقتصاديا بنفس الطريقة التي تهيمن بها السويد على الكتلة الشمالية، فخلال التعاون الأمني، فإن دول فايسيجراد ليس لديها الكثير لكي تقدمه لبعضها البعض في اللحظة الراهنة.

فبولندا تهدف إلى تغيير ذلك عن طريق التحالف والحشد لمزيد من التمويل للدول المنظمة للاتحاد الأوروبي حديثا في الأشهر الستة القادمة من رئاستها للاتحاد الأوروبي، ولكن ذلك يظل لا يمثل قيادة اقتصادية.

4-أوروبا المتوسطة: (إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، قبرص، ومالطا): تلك هي

دول أطراف أوروبا، اهتماماتها الأمنية متفردة بسبب تعرضها للهجرة غير الشرعية عبر مسارات تركيا وشمال إفريقيا، ومن الناحية الجغرافية فإن البلدان معزولة عن مسارات التجارة الرئيسية وتفتقد إلى مراكز الأموال في شمال أوروبا، فيما عدا وادي نهرو بو الإيطالي (والذي لا يعد في كثير من الأحيان ينتمي إلى تلك المجموعة ولكن يمكن اعتباره ككيان مستقل وجزءا من دائرة

النفوذ الألمانية). ولذلك فإن تلك الاقتصادات تواجه مشكلات مماثلة من الاستدانة الزائدة وافتقادها إلى التنافسية.

ثم بعد ذلك هناك فرنسا والمملكة المتحدة، فتلك البلدان لا تنتمي في الحقيقة إلى أية كتلة، فرنسا في الوقت الراهن يمكن اعتبارها جزءا من دائرة النفوذ الألمانية، فباريس تحاول أن تحافظ على دورها القيادي في منطقة اليورو وتعيد ترتيب القواعد المنظمة للعلاقة بين السوق والعملالة والمزايا الاجتماعية للحفاظ على اتصالها بكتلة العملة التي تهيمن عليها ألمانيا، وهي عملية مؤلمة للغاية كما يشير التقرير الذي نشرته مؤسسة ستراتفور. ولكن فرنسا أيضا من الناحية التقليدية تعد متوسطة وتنتظر في التحالفات مع دول وسط أوروبا من أجل إحاطة ألمانيا. كما أنها دخلت مؤخرا في علاقة عسكرية ثنائية مع المملكة المتحدة، كنوع من السياج لعلاقتها الوثيقة مع ألمانيا. وإذا ما قررت فرنسا أن تخرج من شراكها مع ألمانيا، فإنها تستطيع سريعا أن تعيد السيطرة على دائرتها الطبيعية للنفوذ في البحر المتوسط، ربما بدعم من قوى أخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكان العرض الفرنسي لإنشاء اتحاد متوسطي بمثابة الحاجر السياسي وأداة سياسية لمثل هذا المستقبل.

وفي إطار تلك المنظومات الأمنية المتعددة تختلف الاهتمامات الأمنية لكل دولة / مجموعة دول عن الأخرى. إن مسألة الاختلاف الأوروبي وعدم وجود نظرة مشتركة حول مستقبل الاتحاد جعلت منه تحادا ضعيفا على مستوى عملية صنع القرار حيث يواجه صعوبات كبيرة في اتخاذ قرارات مشتركة حول أهم المسائل الدولية والإقليمية وكذلك صعوبات كبيرة في اتخاذ مواقف حسب تطلعاته الريادية.

المطلب الثاني: عمومية السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

تعد قدرة التكتل الإقليمي على صوغ سياسة خارجية مشتركة أحد أهم المؤشرات الدالة على مستوى الاندماج الذي بلغه، بالنسبة للاتحاد الأوروبي وفي ظل وجود العديد من الأقطاب والقوى التي تتنازع النفوذ داخله، هناك العديد من التحديات التي تقف دون وصول هذا التكتل إلى صوغ سياسة خارجية موحدة.

الفرع الأول: تعدد مستويات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

الواقع أنه يمكن، في ظل المرحلة الراهنة من مراحل تطور عملية التكامل والاندماج الأوروبي، التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي¹³:

1- مستوى السياسة الخارجية الموحدة:

يتعلق بالمجالات التي يمارس الاتحاد الأوروبي بشأنها "سياسة خارجية موحدة" يديرها منفردا نيابة عن جميع الدول الأعضاء ولحسابهم، ومن خلال مؤسسات مشتركة تحل محل الدول وتمثلها على الصعيد الدبلوماسي الخارجي. وتشمل تلك المجالات في الوقت الراهن كافة الأمور ذات الصلة بالتجارة الدولية والصيد البحري. ففي منظمة التجارة العالمية والمنظمات الخاصة بتنظيم أوضاع الصيد البحري، لم يعد بإمكان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ممارسة سياسات مستقلة في مجالات التجارة الخارجية والصيد البحري. ولذلك وعلى الرغم من أن هذه الدول ما تزال تعتبر من الناحية القانونية دولا أعضاء في تلك المنظمات، إلا أن الاتحاد الأوروبي حل محلها من الناحية الفعلية، وأصبحت المفوضية الأوروبية هي المسؤولة بالكامل عن إدارة العلاقة مع تلك المنظمات نيابة عن الدول الأعضاء.

2- مستوى السياسة الخارجية المشتركة:

يتعلق بالمجالات التي يمارس الاتحاد الأوروبي بشأنها "سياسة خارجية مشتركة" يديرها بالتعاون مع الدول الأعضاء وبالتنسيق بينها. ولا تتخلى الدول عن صلاحياتها بالكامل في هذه المجالات، لتعهد بها إلى الاتحاد كي يديرها هو منفردا باسمها ولحسابها، ولكنها إما أن تتقاسم معه هذه الصلاحيات، أو تحتفظ بها لنفسها مع الالتزام بضوابط وقيود تحددها المؤسسات التكاملية. وتشمل هذه المجالات أمورا كثيرة يتسع نطاقها باستمرار حتى أصبحت تغطي في الوقت الراهن معظم مجالات السياسة الخارجية والأمن.

3- مستوى السياسة الخارجية (المفتوحة):¹⁴

يتعلق بالمجالات التي يترك أمر إدارتها بالكامل للدول الأعضاء دون ما تدخل من جانب الاتحاد الأوروبي. ومن البديهي أن يضيق نطاق هذه المجالات ويتآكل على نحو مطرد مع اتساع نطاق المجالات التي يشملها.

تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يدير شبكة من العلاقات المؤسسة مع دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية. ففي عام 2000 بلغ عدد الدول التي لها بعثات دبلوماسية معتمدة لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل 162 دولة، وأوفد الاتحاد الأوروبي من جانبه بعثات معتمدة لدى معظم هذه الدول، وأيضا لدى جميع المنظمات الدولية والإقليمية المهمة¹⁵. كما يتمتع الاتحاد الأوروبي بوضع المراقب لدى الأمم المتحدة. وتلك كلها مؤشرات مهمة لمظاهر حضور قوي للاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.

الفرع الثاني: تعدد صور السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

لقد أخذت السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة صور وأشكال عدة حددتها معاهدة ماستريخت.

1- الاستراتيجيات المشتركة

تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة إستراتيجية يراد لها أن تربط بين الاتحاد الأوروبي وبين الدولة أو مجموعة معينة من الدول تحتل موقعا أو مكانة خاصة على قائمة أولوياته لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو غيرها. ويتولى المجلس الوزاري اقتراح ما يراه ضروريا من إستراتيجيات مشتركة للتعامل مع دول أو مجموعة معينة من الدول، لكن هذه الاستراتيجيات لا تصبح نهائية وملزمة للدول الأعضاء إلا بعد إقراره من جانب المجلس الأوروبي (أي القمة الأوروبية). وتنطوي أي إستراتيجية مشتركة على تحديد دقيق لأهدافها، وللمرحلة الزمنية التي تستغرقها أو تغطيها، ولحجم الموارد المالية اللازمة لتحقيقها وطرق تديرها. وقد تنطوي الإستراتيجية المشتركة في مرحلة أو أخرى على طبيعة عسكرية أو بوليسية أو عمليات إغاثة، وإبرام اتفاقية تنفيذية أو بيانات أو إعلانات سابقة أو لاحقة، ومن أمثال الاستراتيجيات المشتركة: الإستراتيجية المشتركة مع روسيا، ومع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.

2- العمليات المشتركة

اتفاقية ماستريخت تركز على إمكانية تطبيق أعمال مشتركة في مجالات تتضمن مصالح مشتركة للدول الأعضاء وهذا ما يعطي الطابع العملي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. إذ تعني الفكرة الأساسية لمفهوم العمل المشترك ضرورة تسخير كل الوسائل البشرية والمعرفية والمادية لخدمة أهداف ملموسة، وتطبيق عمل مشترك يعني وضع مؤسسات لهذا الغرض وتنصيب خلايا من الخبراء للبحث في وسائل تسيير هذا العمل.

حسب المادة J3 الفقرة 1¹⁶ من اتفاقية ماستريخت، فإن المجلس الأوروبي له مهمة تحديد المسائل التي ستكون موضوع عمل مشترك، كما أنه هو الذي يعطي الدفعات والتوجيهات للسياسة العامة التي ستترجم إلى قرارات يتبناها مجلس الشؤون العامة الذي يحدد الأهداف والوسائل والإجراءات والشروط والمدة، أما في الفقرة الثالثة من نفس المادة فنجد أن للمجلس إمكانية مراجعة المبدأ أو أهداف العمل المشترك في حالة تغير الظروف، أما في الفقرة السادسة فإنها تنص على أنه في حالات استثنائية واستعجالية يمكن لدولة من المجموعة أن تأخذ

قرارات لكن شريطة أن تكون حالة ضرورة قصوى، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المجموعة. وقد نصت الفقرة السابعة من المادة على إمكانية تخلي دولة عن عمل مشترك وهذا بموافقة باقي الدول الأعضاء¹⁷. وتم تعريفها في تقرير اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة في حزيران 1992 وهي إجراءات يتخذها الاتحاد لتحديد وتحقيق سياسة ما في إطار السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية المشتركة، وفي مسألة محددة. وقد تأخذ هذه العمليات شكل تقديم الإغاثة الإنسانية، أو المشاركة في قوات لحفظ السلام، أو المشاركة في الإشراف على انتخابات في إطار عملية لبناء عملية السلام في نهاية أزمة، وغيرها.

ومن تلك العمليات: مجموعة العمليات التي قام بتنفيذها في إطار الدور الذي أوكل إليه بموجب اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك (اتفاق باريس / ديتون لعام 1995)، كذلك القوة الموجودة في لبنان منذ عام 2006، بقيادة فرنسا وإيطاليا وقوات البحرية الألمانية، وذلك لدعم مهمة الأمم المتحدة في جنوب لبنان بعد صراع بين الاحتلال الصهيوني والمقاومة اللبنانية. بالنسبة للمسار الديمقراطي في جنوب إفريقيا، فقد وضع الاتحاد الأوروبي مجالين للعمل وهما مساعدة تحضير وسير الانتخابات وهذا بإيفاد ملاحظين، ودعم مسار التحول السياسي والديمقراطي بوضع إطار تعاوني، وكان هذا حسب القرار PESC/603/93 للمجلس في 06 ديسمبر 1993 والذي نشر في الجريدة الرسمية رقم L316 في 17 ديسمبر 1993.

3- المواقف المشتركة

هي مواقف تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي ورؤيته لقضايا دولية يرى أن من واجبه أن يحدد موقفا بشأنها. وقد تصدر هذه المواقف على شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء أو عن ممثل الأوروبي للشؤون الخارجية، أو يعكسه إعلان موقف أو تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية. وقد تعكس هذه المواقف المشتركة مجرد التعبير عن التعاطف والتفهم وإظهار حسن النيات أو مشاعر الرضا أو الاستنكار أو الغضب تجاه طرف ما أو تصرف آخر، كما قد تأتي مصحوبة بإجراءات معينة مثل فرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية، وفي هذه الحالة يتعين أن تصدر المواقف المشتركة عن مجلس الوزراء أو عن المجلس الأوروبي نفسه وبالإجماع. وهي إحدى أساليب عمل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فحسب المادة J2 الفقرة الثانية من اتفاقية ماستريخت يمكن للمجلس أن يحدد موقف مشترك كلما رأى ذلك ضروريا¹⁸، وفي الفقرة الثالثة فإنه على

الدول الأعضاء في المجموعة التوفيق بين مهامهم في المنظمات أو اللقاءات الدولية والدفاع عن مواقفهم المشتركة¹⁹.

المبحث الثاني:

معوقات تنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية

تكن أهمية تنفيذ السياسة الخارجية في كونها المرحلة التي تترجم نجاح أو فشل السياسة الخارجية التي يتم صنعها وإقرارها لأن هناك تأثيرات سلبية على حسن تنفيذ هذه السياسة تجعل من الصعوبة بمكان عملية نجاح هذه السياسة، وبالتالي التفكير في آفاق هذه السياسة والسيناريوهات المحتملة، والسياسة الخارجية الأوروبية لا تشد عن هذه القاعدة، فهناك عوائق داخلية وأخرى خارجية حالت دون تجسيد هذا المشروع.

المطلب الأول: العوائق الداخلية

في الواقع هناك العديد من العوامل التي حالت دون تحقيق ما كانت التجربة التكاملية تصبو إليه مما جعل هدف تحقيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة أشبه ما يكون بهدف بعيد المنال وذلك لمجموعة من العوائق العملية اللوجستية إلى جانب ضعف الميزانية ومحدودية القدرات. حقيقة هناك أهداف طموحة لأوروبا لتبني سياسة خارجية موحدة ومستقلة ومؤثرة لكنها لا تملك وسائل وأدوات تنفيذ هذه السياسة وتحقيقها لأن قدراتها السياسية والعسكرية محدودة مقارنة بأمريكا، وإذا كانت أوروبا تعتمد في أدائها لدورها العالمي على الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية، فإنها تفتقر لقوة عسكرية موحدة قوية ومؤثرة، إضافة إلى ضعف الميزانية المرصودة لهذا الغرض مع محدودية في القدرات.

الفرع الأول: افتقار الاتحاد لقوة عسكرية

إن هذه القضية عولجت منذ البداية خارج نطاق العملية التكاملية وخاصة عقب فشل محاولة إنشاء جماعة أوروبية للدفاع تبنى على الأسس والهيكل المؤسساتية نفسها للجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وعندما بدأ الاتحاد الأوروبي يتحدث عن الأسس في إطار السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة أو الموحدة، لم يوجه اهتمامه إلى خلق هيكل أو أجهزة أمنية تابعة له مباشرة وإنما لجأ إلى حل سهل يثير الكثير من التعقيدات. واستعان بمنظمة أوروبية قائمة فعلا هي منظمة "اتحاد أوروبا الغربية"، محاولا تحويلها إلى ذراع عسكري وأمني له، غير أن بنية هذه المنظمة وطبيعة العضوية فيها تختلف عن بنية وطبيعة العضوية في الاتحاد الأوروبي فاتحاد أوروبا الغربية هي منظمة تبدو أطلسية الهوى والتكوين.

كذلك من بين الانتقادات التي وجهت إلى التعاون السياسي الأوروبي، قبل نفاذ معاهدة ماستريخت 1992 أنه أوجد دبلوماسية تفتقر إلى وسائل القوة العسكرية المشتركة. وإذ ظلت معظم دول الاتحاد الأوروبي عند اندلاع حرب الخليج معتمدة على التنسيق العسكري الذي قدمه الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة. فهل ذلك يعني أن حدود الدبلوماسية الأوروبية تنتهي عند بدء المبادرة العسكرية الأمريكية في إدارة الأزمات؟ أنشأت الدول الأوروبية منظومة تنسيق دفاعي هي اتحاد أوروبا الغربية سبقت الحلف الأطلسي إلى الوجود. لكنها لعبت دورا هامشيا في ميدان تنسيق السياسات الدفاعية حتى منتصف الثمانينات. ثم أكدت معاهدة ماستريخت 1992 دورها المحوري في السياسة الدفاعية الأوروبية، وانتهت معاهدة ماستريخت أمستردام إلى الإقرار بدمجها داخل الاتحاد الأوروبي لتصبح جزءا لا يتجزأ من هذا الأخير.

سعت الدول الأوروبية إلى البحث عن قوة مستقلة وهذا ما تم التعبير عنه في قمة "سان مالو" خاصة فرنسا، فالاتحاد الأوروبي قادر على أن يلعب دورا أساسيا على الساحة الدولية وهذا ما يستدعي أن تكون لديه قدرة للتحرك المستقل مستندا على قوات عسكرية والقدرة على استخدامها في مواجهة الأزمات الدولية²⁰.

وقدرة الاستخدام تعني إنشاء هياكل جديدة سياسية وعسكرية داخل المؤسسات الأوروبية والتوفيق في مسار اتخاذ القرار وكذلك التعريف بالأهداف في مجال القدرات العسكرية، وتطوير القدرات العسكرية الأوروبية في مشروع السياسة الأوروبية للأمن والدفاع بعد فشل الأوروبيين في التصدي لأزمات يوغسلافيا وكوسوفو، لذلك أصبح هدف الأوروبيين هو الذهاب أبعد من قدرة عمل مستقلة، أي إنشاء قوة عسكرية أوروبية خاصة بالاتحاد الأوروبي قائمة على قدرات عسكرية مشتركة متطورة، وقد تكررت هذه الفكرة في كل مرة تلتقي فيها دول الاتحاد الأوروبي سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية من "بورتشاش" و"بوتسدام" و"سان مالو" إلى القمة اللاحقة. وقد تمت دراسة مختلف الطرق لعمليات تسيير الأزمة التي تستلزم استعمال الوسائل العسكرية في الأعمال الأولى للسياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع PECSO التي قامت بها الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية في السداسي الأول 1999، لكن عندما يتعلق الأمر بعمليات مسيرة من قبل الأوروبيين والتي تحتاج لوسائل الحلف، تبقى فقط قدرات هذا الأخير، أو القدرات الموضوعة تحت تصرف اتحاد أوروبا الغربية الحل الوحيد وتسمى بالقدرات الضرورية لكن لا يوجد قوات خاصة بأوروبا.

وقد تم تقديم عدة اقتراحات لإنشاء قوات عسكرية أوروبية نذكر منها اقتراح مجلس الأمة البلجيكي والرئيس السابق للجنة الدفاع لجمعية اتحاد أوروبا الغربية أمام الصحفيين بعد فترة قليلة من القمة الفرنسية البريطانية، الذي صرح قائلا: "أننا بإمكاننا تأسيس على المدى الطويل قوة تدخل تحتوي على 3 أو 4 فرق يتحمل أعباءها الأوروبيون"، نجد كذلك تقرير اتحاد أوروبا الغربية الذي يحث الحكومات على تشكيل قوات تدخل أوروبية حقيقية في إطار المفهوم الجديد لـ FRUEO توضع بصفة دائمة تحت سلطة رئيس أركان جيش أوروبي، وتعتبر كمركز قوى للتدخلات السريعة.

بالإضافة إلى اقتراح تنصيب قوة عسكرية للاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات، والتي بإمكانها أن تنتشر بسرعة²¹، كما يمكن لأي دولة عضو بما فيها الدول الحيادية أن تزودها بجيوش. كل هذه المناقشات التي تمت داخل اتحاد أوروبا الغربية كانت محل اختلافات كبيرة بين الدول 15 التي كانت تفضل تطوير الوسائل الموجودة FRUEO وخاصة الجسم الأوروبي الذي يجب أن يبقى العنصر الأساسي لقوة أوروبية مستقبلية، وهذا ما ورد في التصريح الفرنسي الألماني المشترك بعد قمة تولوز بتاريخ 29 ماي 1999 الذي نص على أن البلدين متيقنين أن المحيط الاستراتيجي الجديد سيقودهما مع الشركاء الثلاثة في الجسم الأوروبي إلى تطوير هذه الوحدة الكبيرة المتعددة الجنسيات وخاصة أركان جيشها لتتحول في المستقبل إلى جسم تحرك أوروبي سريع²².
علما أن التعريف المشترك للمهام والوسائل العسكرية سيتطور فيما بعد في إطار الاتحاد الأوروبي لأنه سيشرع في تحويل وسائل وأجهزة اتحاد أوروبا الغربية إلى الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: ضعف الميزانية ومحدودية القدرات

رغم أن الإعلان عن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع حدد الوسائل والإمكانات المسخرة للاتحاد الأوروبي، وحدد المجال الذي يعمل فيه هذا الأخير، وكذا محاولات الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد للقيام بتحديد الثغرات وتخطي المشاكل التي تواجهها في هذا المجال، وعقد اتفاقيات لتوحيد سياسات الدفاع، إلا أن الجانب العملي للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع لا يزال يعرف مجموعة من المشاكل يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- ضعف الميزانية

تبقى مسألة الميزانية مشكلا أساسيا، ويرجع الأمر لغياب ميزانية عسكرية للاتحاد الأوروبي، ولجيش أوروبي، فالدول الأعضاء توحد قواها حالة بحالة لمواجهة الأزمات الدولية، أما بعض الدول فإنها لا تشارك حتى فيها، وبالتالي تبقى البرلمانات الوطنية هي التي تحدد الميزانيات

المتعلقة بالدفاع الوطني²³، كما أن ميزانيات دفاع العديد من الدول الأوروبية لا تسمح باستثمار مناسب في مجال القدرات المطلوبة للقيام بالتدخلات، أو لتطبيق برنامج التعاون العسكري المطلوب، فالنفقات العسكرية الأوروبية تمثل ما بين 50% و60% من نفقات الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة للازدواجية الموجودة بين الطرفين، فإن المردود لا يتجاوز 10%²⁴.

والمشكل هو أنه خلال العمليات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، فإن تكاليف تعبئة الأفراد تتحملها الدول التي ترسل الأفراد، ومعظم بعثات الاتحاد الأوروبي يتم تمويلها بأحد الأسلوبين بناء على ما إذا كانت بعثات مدنية أو عسكرية، فالبعثات المدنية يتم تمويلها من خلال ميزانية الاتحاد، بينما البعثات العسكرية يتم تمويلها من خلال آلية آثينا، والتي لا تشارك فيها إلا الدول الأعضاء المشاركة، وهذه الآلية هي هيئة مالية وإدارية تقدم طريقة إدارة التكاليف والتي يتم تعريفها كتكاليف معلومة، وهذا حسب القرار PESC/23/197/2004 الصادر في فيفري 2004²⁵.

2- محدودية في القدرات

رغم أن دول الاتحاد كانت قد حددت القدرات التي ستضعها تحت تصرف الاتحاد الأوروبي للقيام بمهام بترسبورغ كما توضح في قمة هلنسيكي، إلا أن هذه القدرات لا تزال تعرف ثغرات كبيرة تحول دون القيام بهذه المهام دون اللجوء إلى وسائل منظمة حلف الشمال الأطلسي، ويمكن تلخيص هذه الثغرات فيما يلي:

أ - **نقص في النقل الاستراتيجي**، سواء تعلق الأمر بالنقل الجوي أو البحري، ففي المجال الأول يجب أن تكون الطائرات متعددة وتتمتع بقدرة نقل الوحدات، باعتبارها عنصرا أساسيا لوضع عمليات انتشار القوات في إطار إدارة الأزمات ومهام بترسبورغ، والأمر هنا يتعلق بالقدرة الأوروبية على التمتع بمجموعة كاملة من الوسائل الجوية للانتشار داخل أو خارج مسرح العمليات وكذلك بالاستقلالية عن الوسائل الأمريكية والروسية والأوكرانية، والتي كانت تستعملها الدول الأوروبية في مهام التدخل في البلقان وإفريقيا وأفغانستان.

ب - **محدودية في مجال الاستعلام**، فالتحكم السياسي في قرارات الالتزام بتقديم القوات وتسيير الأزمات وتلك المتعلقة بعمليات الوسائل العسكرية والمدنية تفرض المعرفة الدقيقة للمحيط، سواء تعلق الأمر بالوقاية من الأزمات أو التدخلات أو الاستقرار في إعادة البناء، لذلك على الاتحاد الأوروبي أن يتمتع بمجموعة كاملة من وسائل الإعلام والتحليل وكذلك أجهزة التحكم، وهذا لجمع المعلومات الضرورية في الوقت اللازم للإمكانية اتخاذ قرارات مشتركة²⁶.

في هذا المجال تبقى الثغرات موجودة، فأى اقتراح لتنصيب نظام استعلام لصالح السياسة الأوروبية للأمن والدفاع بما فيه اقتراح الرئيسين شيرك وشرودر لإنشاء وكالة مركزية أوروبية فدرالية، يصطدم بالعلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبمس كذلك بسيادة الدول، لذلك أصبح هذا المجال مكان مواجهة لمصالح السيادة وأصبح منظما في جماعات مغلقة تعمل بقاعدة تبادل معلومات بطريقة مصلحية، وأصبحت تعيقه قواعد وطنية بيروقراطية سياسية وقانونية في مجال من المفروض أن يغلب عليه طابع التعاون، فقد صرح الجنرال "غوستاف هاغلاند"، رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، أن الاستعلام عبر نظام الأقمار الصناعية يبقى العجز الأكثر خطورة²⁷، وهذا رغم أن مركز الأقمار الصناعية لـ Torrejon للاتحاد الأوروبي يعمل في إطار مشترك إلا أن المعلومات عبر صور الأقمار الصناعية تأتي من مراكز الفضاء المدنية والتجارية أكثر من تلك العسكرية، وأخطر من هذا لا يزال الاتحاد الأوروبي يعتمد على مركز الأقمار الصناعية الأمريكي والذي قد يمنع عنه المعلومات. رغم العمليات التي قام بها الاتحاد الأوروبي، إلا أن القدرات الأوروبية لا تزال تشهد نقصا فادحا، وهذا ما أشار إليه التقرير السنوي الخاص بالقدرات الذي أفاد بوجود تقدم بطيء، حيث لم يسجل تقدما إلا في قطاع المختبرات القابلة للنقل وموانئ خروج الوحدات ومقرات العمليات وكتائب المشاة الميكانيكية²⁸، وعليه لا يمكن لأوروبا أن تحصل على استقلالية عسكرية استراتيجية دون استقلالية صناعية، إذ لا تزال هناك هوة كبيرة بين أوروبا والولايات المتحدة في هذا الإطار²⁹.

لهذا السبب كان من الضروري تطوير دور وكالة الدفاع الأوروبية التي من المفروض أن تعمل مع اللجنة العسكرية الأوروبية للوقوف في وجه العجز الفادح الذي تعرفه هذه القدرات، فقد شرعت الوكالة في عملها في جانفي 2005 بهدف تطوير القدرات العسكرية الأوروبية وإيجاد إدارة أكثر فعالية للتعاون المشترك وتطوير أسواق الدفاع الأوروبية.

المطلب الثاني: المعوقات الخارجية

إن إشكالية الدور الأوروبي منذ بداية الستينات وحتى الآن تكمن في أنه يتبلور في ظل بيئة دولية شكلها أساسا فاعلون آخرون، وقد اتضحت هذه الإشكالية بشكل واضح أثناء الحرب الباردة حين تشكل النظام العالمي من قطبين حاولت أوروبا وتحت تأثير المشروع الديغولي في فرنسا أن تجد بينهما مكانا مستقرا لها.

ومع التحولات التي شهدتها العالم عقب سقوط النماذج الإيديولوجية المغلقة أصبح من الوارد أن يكون دور جديد لأوروبا في العالم خاصة في ظل غياب أي دلائل عن وجود دليل قيمي وإيديولوجي ذي قيمة نظرية وعملية قادر على مواصلة النظام العالمي الجديد، وهنا يمكن لتجربة الاتحاد الأوروبي أن تساهم في ميلاد نظام دولي متعدد الأقطاب يقدم صورة أكثر إنسانية للعولمة ويعمل على إرساء قيم وعقلية جديدة تعتمد أساسا على المساهمة في المنظومة الدولية.

إن المتعمّن في مسار البناء الأوروبي يدرك سريعا أن مشروع سياسة خارجية أوروبية مشتركة لها خصائصها وأبعادها المتعلقة أساسا بالبيئة الداخلية للاتحاد الأوروبي والمعتقدات الأوروبية. فبعد نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين أصبح العالم ماثلا أمام قضية أمنية واحدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية مع التحول في مصادر التهديد والمخاطر فبعد أن كان الاتحاد السوفياتي هو الخطر رقم واحد بالنسبة للكتلة الأوروبية أصبحت هناك تهديدات ومخاطر جديدة وهو ما برر لضرورة قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومشاركة جديدة تتكيف مع واقع ما بعد الحرب الباردة.

الفرع الأول: التأثير السلبي للإستراتيجية الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي

بعد نهاية الحرب الباردة، شهد النظام الدولي تحولات عميقة في مجالات عديدة كان أهمها على المستوى التنظيري أو المفاهيمي وعلى مستوى الأحلاف والتكتلات وكذلك على مستوى طبيعة فلسفة النظام الدولي، وقد مست هذه التحولات الدولية العلاقات الأوروبية الأمريكية من خلال ظهور خلافات حادة وعديدة حول مجموعة من المسائل والقضايا الدولية التي بقت عالقة بعد نهاية الحرب الباردة وبالحصوص حول المسائل المعقدة متمثلة في القضايا السياسية (التنافس الأمريكي الأوروبي على مناطق النفوذ، والمسائل الأمنية متمثلة في التبعية الأمنية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي. كما يرى الكثير من المنشغلين في حقل الدراسات الأوروبية والأطلسية أن العلاقة بين الجانبين هي من قبيل المسلمات التي لا يمكن تجاهلها أو القفز عليها.

حيث كان البناء الأمني الأوروبي أثناء فترة الحرب الباردة مسندا عن طريق ممثلين رئيسيين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، فكل منهما قاد منظمة دفاع جماعية ضد الكتلة المنافسة، تمثلت في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، وحلف وارسو (Warsaw Pact)، في حين اقتصر الدور الأوروبي في الاشتغال من حين لآخر في المحادثات، منذ

1975 في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE). وكانت هناك منظمات اقتصادية أخرى بشكل خاص مثل: مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون COMECON) الذي جمع الدول الاشتراكية، الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، منظمة الدفاع الحاملة (اتحاد أوروبا الغربية WEU) التي نشأت عن معاهدة بروكسل 1948، ولكنها كانت محدودة بالنسبة لقابليتها العملية.³⁰

هذا النظام الثنائي القطبية الذي كان بسيطاً ومستقراً نسبياً انهار بالكامل بعد سقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1989، وانهار الاتحاد السوفياتي، وتبعاً لهذه الأحداث، كان الحل المنطقي هو إنهاء منظمة الناتو مما يجعل مؤتمر الأمن والتعاون (CSCE) حجر زاوية العلاقات الأمنية في المنطقة المتوسطة مستنداً على مبادئ "ميثاق هلسنكي" 1975 بسلاسه الثلاث التي أعطته نشاطاً واسعاً جداً، ثم تبني (CSCE) "دستور باريس: لأوروبا جديدة" في نوفمبر 1991 عن طريق تبني مفهوم استراتيجي جديد. وهكذا بدأ الطريق لتحويل المؤتمر إلى منظمة مع تشديد خاص على "السلة الإنسانية".

لكن تغير الهوية مع نهاية الحرب الباردة، كان واضحاً بأن جماعة الأمن في المنطقة الأطلسية الشمالية كانت قد أكملت عن طريق جماعة سياسية انعكاسية في البيئة الأمنية.³¹ فمُنظمة الناتو كجماعة أمن متعددة كان من المفترض أن تكون إحدى الطرق الأكثر فاعلية لإنتاج الأمن والاستقرار والديمقراطية في بيئة الأمن ما بعد الحداثية³²، وهكذا فإن بقاء منظمة الناتو بعد نهاية الحرب الباردة كان له علاقة بالطريقة التي دافعت فيها عن صلتها المستمرة كآلة مفضلة للعمل الدولي.³³

بالمقابل عانى تطور البناء الأمني الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة من قلة الرؤية الشاملة للمنطقة الأوروبية - أطلسية كفضاء أمن وحيد الذي يواجه أخطاراً وتهديدات الأمن المشتركة، ويتطلب في الوقت ذاته كل الممثلين الرئيسيين سواء الدول الفردية أو المنظمات الدولية، مع أكبر قدر ممكن من التنسيق لمعالجتها.³⁴

فيما أعادت منظمة الناتو اختراع نفسها في قمة روما 1990 بوصفها جزءاً من مفاوضات معقدة بين الغرب والاتحاد السوفياتي بشأن توحيد ألمانيا وعضويتها فيه، وأعيد تشكيل الحلف بإستراتيجية توسعية جديدة تشمل 19 دولة في أبريل 1999، فأصبحت دول أعضاء سابقة في حلف وارسو(*) أعضاء في منظمة الأطلسي.³⁵

واصلت منظمة الناتو واقعيًا لعب دور مركزي في 1992 بعد تبني المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف (SC) الذي تبناه في قمة واشنطن 1991 ويمثل هذا المفهوم في بعدين رئيسيين :

■ **الأول:** عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات من مجلس الأمن، حيث يمكن أن يعمل في أي مكان من العالم دون الحاجة لاستصدار قرار من المجلس.

■ **الثاني:** انتقال الحلف من مهمة الدفاع عن الفضاء الأطلنطي كجال جغرافي رئيسي للحلف، إلى تحالف دفاعي عن مصالح شركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله، بمعنى تجاوز القيود الجغرافية في عمل الحلف.

في أوروبا نفذت عملية بنائها باستعمال منهج وظيفي لتكامل تقديمي من حيث تطوير قدرة واحدة تقود لتقدم الآخرين، وبقيت المراحل المتعاقبة للتعاون -التكامل - التنسيق تحت إشراف العملية ما بين الحكوماتية "Intergovernmental"، والتغيرات في البيئة كانت المحفز آنذاك لـ 12 عضوا من أعضاء الجماعة الأوروبية لتضمين نوع السياسة الأمنية والخارجية في الاتحاد المستقبلي، وبعد أن افتقر المجلس الخاص في دبلن (28 أبريل 1990) إلى رأي مشترك على مجال سياسة خارجية وأمنية مشتركة (CFSP) الذي يجب أن يكون، جاء مجلس روما في ديسمبر الذي أعطى الحافز لمؤتمر ما بين الحكومات على الاتحاد السياسي الذي أدى لانعقاد قمة ماستريخت وتوقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU) في أوائل 1992، التي أكدت أن سياسة الاتحاد الأوروبي ستحترم التزامات بعض الدول الأعضاء تحت معاهدة حلف الأطلسي، وتكون متوافقة مع الأمن المشترك وسياسة الدفاع المؤسسة ضمن ذلك الإطار وبذلك تؤسس تبعية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) إلى منظمة الناتو وقلت الرغبة لتشغيل بديل أوروبي بشكل خاص.

كما أعادت عمليات توسيع 2004 للاتحاد الأوروبي ومنظمة الناتو بانضمام 10 دول إلى الاتحاد الأوروبي، و7 دول إلى الناتو³⁶، العلاقات الإستراتيجية بينهما إلى حد التوقف تقريبا، وبشكل خاص موافقة انضمام قبرص للاتحاد، أما منظمة الناتو فقد ركزت جهودها على قوة مساعدة أمنية دولية (ISAF) في أفغانستان، واهتمامها على العراق ما بعد الحرب، لكن التدهور في حالة الأمن التي تلت نهوض تمرد طالبان في 2006 سبب احتكاكا عرضيا بين الحلفاء على قليل من الالتزام والقيود التي فرضت على الفرق الوطنية في أداء نشاطاتها³⁷.

من جهته، الاتحاد الأوروبي واصل تطوير سياسة الدفاع والأمن الأوروبية (ESDP)، وابتكر مفهوم "مجموعات مقتتلة" في فيفري 2004، وتأسس وكالة الدفاع الأوروبية (EDA)، لكن

لم تكن البيئة السياسية التي طورت فيها ESDP الأكثر ملائمة، وتدين إلى الفشل للتصديق على المعاهدة الدستورية الفرنسية والهولندية في 2005، بالإضافة إلى أن المنطقة التي عانى فيها البناء الأمني الأوروبي أكثر التدهور كان في العلاقة العامة بين الاتحاد الروسي والغرب.

لقد نجحت منظمة الناتو في إبقاء موقعها المركزي في بناء الأمن الأوروبي تتمتع بالشرعية الأعظم منذ نهاية الحرب الباردة، كما أثبت قدرتها مرتين في البلقان أين تطلب التدخل العسكري، الذي هي فقط قادرة على ضمانه بفاعلية، وأثبتت قوتها على إدارة حربين في آن واحد (في العراق وأفغانستان) ورغم هذه الحروب في العراق وأفغانستان والأزمة الاقتصادية العالمية يوصلان وضع إجماع كبير على الجيش والاقتصاد الأمريكي، ويقوض مصداقية وشعبية أمريكا حول العالم إلا أن الولايات المتحدة تواصل استخدام تأثير وقوة عالمية لم يسبق لها مثيل على الرغم من هذه النكسات.³⁸

في حين عرف الاتحاد الأوروبي كمؤسسة تفضل استعمال آلات "القوة الناعمة" Soft Security، التي أعطت الأولوية لتأسيس القدرات العسكرية اللازمة، لكن مع التشديد على ضرورة القابليات المدنية المتعلقة بها الإدارة الأزمات. ما دفع المراقبين الأمريكيين إلى وصف المقاربة الأوروبية الجماعية بأنها "لينية"، فهم يرون أنها قادرة على إيجاد الأمن عبر وسائل سياسية واقتصادية متنوعة تلقى إجماع بين الدول الأعضاء، ولكنها تفشل عندما تواجه بمشكلات تتطلب انخيازاً واضحاً واستخدام القوة.³⁹ ولذلك فقد تلخص الدفاع الإقليمي لأوروبا في أن تبقى ضمن مدى بصر منظمة الناتو وتطوير إدارة الأزمات مدنياً.⁴⁰ كما أن الولايات المتحدة من جهة مساندة لسياسة أوروبية للأمن والدفاع من خلال سياستها الرسمية، ولكن موافقها مشكك إلى فرصة للعمليات الأوروبية المستقلة، لذلك يجب أن تتجاوز الموافقة بان قيادة أوروبية لعملية: برلين زائد (Berlin Plus) يجب أن يكون عندها وصول إلى أصول منظمة الناتو.⁴¹

وبشكل محدد، فالتحالف الأطلسي مازال يعمل كعذر للأوروبيين للتهرب من مسؤولياتهم الإستراتيجية، وتفويض أمنهم الإقليمي الخاص، والاستقرار العالمي إلى الولايات المتحدة⁴²، ورغم أن الاتحاد حذا حذو منظمة حلف الأطلسي في أوائل التسعينات، وتكيفت مع التحديات الجديدة للأمن الأوروبي، إلا أن جدول أعمال الأمن الأوروبي معلق في صنع الأمن الذي يغلب عليه قلة التنسيق، والتحويل البطيء والمتعارض في أغلب الأحيان،

والمصالح بين الناتو والاتحاد الأوروبي قوضت قدرة أوروبا للتصرف في الوقت المناسب لفض النزاعات.⁴³

الفرع الثاني: معضلة العلاقات الأوروبية الروسية

ربما لم يعرف التاريخ دولة كروسيا فتنت بالتوسع الجغرافي والتمدد الجيوسياسي فهذه الدولة غيرت ثوبها الجغرافي وبذلت حدودها مرات خلال الألف سنة الماضية، وكل مرة كانت روسيا تتقدم إلى مناطق أكثر عمقا وتتماشى مع شعوب وحضارات أكثر تنوعا فتضم داخل أسوارها الحديدية مئات النحل ومئات أخرى من اللغات، ولعله لهذا السبب يمكن استحضار روسيا في الخريطة الذهنية كمفهوم "مكاني" لا "قومي".⁴⁴

ورثت روسيا التركة الدولية للاتحاد السوفياتي بما في ذلك مقعدة في مجلس الأمن وسفاراته بالخارج، وورثت أيضا ترسانته النووية، وأدوات نقلها والصواريخ عابرة للقارات، ومن هنا جاء المأزق وهو كيف يمكن صياغة مركز دولي جديد لروسيا يتفق مع قدراتها العسكرية ويعترف بضعف اقتصادها وبأنها قد هزمت في الحرب الباردة⁴⁵، هذا الواقع الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفياتي، الذي أدخل الدولة الوراثة في حالة من تفكك المؤسسات وحالة من السيولة الشاملة والافتراق الخارجي مما يستدعي ويستوجب: صياغة وبناء منظور جديد للتعامل الدولي الروسي، وإعادة بناء أجمحة صنع سياسة خارجية جديدة.

حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تكثيف مجالات التعاون مع موسكو وتطويرها على النحو الذي يجعل من روسيا شريكا كاملا للاتحاد الأوروبي وهذا ما أكد عليه "خافير سولانا" في مطلع 2000 حينما صرح أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى المزيد من التعاون مع روسيا الاتحادية والوصول إلى مستوى المشاركة الإستراتيجية فلدا الجانبين مصلحة مشتركة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في أوروبا وجميع أرجاء العالم.⁴⁶

يساعد الموقع الجغرافي المتميز لروسيا في جعلها دولة أوروبية أسيوية في آن واحد، فلقد أضحي توحيد أوروبا التدريجي معضلة لروسيا في الوقت الذي تمثل فيه روسيا معضلة أيضا للاتحاد الأوروبي،⁴⁷ فالاتحاد الأوروبي يميل إلى الانقسام لدى التعامل مع روسيا وذلك لكون المصالح الوطنية والخاوف الأمنية الخاصة بدول الاتحاد تعيق انتهاز مقاربة مشتركة تجاه روسيا وخاصة في مجل الطاقة، فقد كان من المستحيل التنسيق في هذا المجال لوجود علاقات ضمنية

بين بعض دول الاتحاد وروسيا، ولتباين درجات اعتماد هذه الدول على مصادر الطاقة الروسية.

إن روسيا كما أسلفنا دولة أوروبية ذات عمق أسيوي واضح فهي تنتمي لكلا المحيطين ليس فقط جغرافيا ولكن سياسيا واقتصاديا وربما اجتماعيا وثقافيا، كما ترى القيادة الروسية أن روسيا مجاورة أو هي جزء من أوروبا، بينما الولايات المتحدة الأمريكية خارجها، وأن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتمي لأن الروابط التاريخية والجغرافية المصلحية عميقة ولذلك يتعين أن تكون العلاقات مع أوروبا أوسع نطاقا مما هي عليه الآن.⁴⁸

شرح "فلاديمير بوتين" عام 2007، في انتهاج مسار قوي في العلاقات الأمنية والسياسية مع شركاء روسيا الأوروأطلسيين وهذا للإحساس بالقوة الدولية، تجلى بعد تنامي الثروة والنفوذ في أسواق الطاقة، ولقد طرأت مجموعة من التطورات على السياسة الأمنية في هذه الفترة فقد تم الإعلان عن برنامج تسليح جديد لسنوات 2007-2015، حيث خصصت روسيا مبلغ 189 مليار دولار لاستبدال 45% من الترسانة الروسية بنظم أسلحة حديثة.⁴⁹

وقد شهدت هذه الفترة كذلك نوعا من العداء بين روسيا وأمريكا، فقد كان الرئيس الروسي بوتين يتهم الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تريد فرض إرادتها على حلف الشمال الأطلسي وبتزعها بالأمبريالية المهيمنة، وخلال هذه الفترة تركزت الخلافات والتباينات الأمنية الروسية الغربية على عدة قضايا أهمها الدفاع الصاروخي، ونظام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا لعام 1990 وأمن الطاقة وكوسوفو.

فبالنسبة للدفاع الصاروخي كانت لروسيا مخاوف بشأن فعالية الخطط الأمريكية في تحقيق هدفها المعلن باعتراض الصواريخ التي تطلق في الشرق الأوسط، إذ كانت روسيا تعتبر القواعد والتواجد العسكري الأمريكي على مقربة من الحدود الروسية الأوروبية بمثابة انتهاك للاتفاق الذي يمنع نشر المواد العسكرية الغربية في أراضي الأعضاء الجدد في منظمة حلف الشمال الأطلسي.

الخاتمة:

لابد من الاعتراف بأن أوروبا تقف على مفترق طرق وعليها أن تجد السبل الناجحة لمراجعة تلك التحديات وتخطي تلك العراقيل التي تحول دون رؤية حلمها يتحقق، فكيف ستعيش أوروبا في العقد القادم وما يعقبه وما قدرتها على التكيف وتحسين الاستجابة للواقع

المتحول وتحويل التحديات إلى فرص. هناك تهديدات ومخاطر وجودية تدق أبواب البناء الأوروبي وتقف على أعتابه وبين جنباته حتى أصبحت مكانة أوروبا في العالم آيلة في التقلص. صحيح أن قمة "ماستريخت" ومن ورائها مدينة "ماستريخت" قد نالت شرف التأسيس لحلم تحقيق الاستقلال الاستراتيجي للتجربة التكاملية الأوروبية، ولكن إرهابات الحلم كانت قبل هذا التأسيس فقد راود القادة الأوروبيين الرغبة في وحدتهم السياسية منذ عقود وربما كانت مصاحبة للبناء الاقتصادي ولكن من الملاحظ أن النتائج كانت هزيلة وليست في مستوى تطلعاتهم وأحلامهم استنادا للعقود التي أمضوها في بناءهم التكاملي.

لقد سار الأوروبيون إلى وحدتهم السياسية ولكنهم لم يكونوا يحملون نفس التصورات أو الأهداف من هذه الغاية وهي تحقيق الاستقلال الاستراتيجي عن الولايات المتحدة الأمريكية، فنجد أوروبا منقسمة حول هويتها السياسية في العالم، هل هي قوة مدنية أو عسكرية؟ ولك أن تتخيل تبعات هذا الانقسام وعدم الانساق على باقي العمليات والمشاريع.

وبشكل أدق عدم حسم الجدل حول صيغة الدور العالمي للاتحاد الأوروبي وكان الجدل الانقسامي كامنا في الوعي الجماعي الأوروبي، ولذلك فإن القادة الأوروبيين يتخذون من هذه السياسة مطية لتحقيق أهداف سياساتهم الخارجية كلما سنحت الفرصة لذلك عبر الرئاسة الدورية للاتحاد بمعنى أن فكرة الأوربة لازالت محل نظر ولم تتحول إلى قناة يتقاسمها الجميع.

والعقبة الكبيرة التي ترتطم به فكرة بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة هي منظمة حلف الشمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فبالإضافة إلى معارضة الأخيرة لبناء أوروبي سياسي أمني مستقل، هناك من الدول داخل البناء الأوروبي تعتقد بأن أمن القارة الأوروبية لا بد أن يكون تحت مظلة الحلف الأطلسي.

إن إقرار مؤسسات البناء الأوروبي بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة يبقى حلما وطموحا يراود قادة أوروبا أكثر منه التزام بخيارات محددة ومضبوطة سلفا، إذ لا يمكن الوصول إلى هذه المحطة إلا بحسم جميع القضايا المختلف حولها؛ كالنزعة السيادية أي استمرار قوة التوجهات الوطنية في السياسة الأوروبية، وافتقار آليات التأثير مما جعل الدور الأوروبي رهين عاملين حاسمين هما نزعة السيادة والأطلسية الأنكلوساكسونية.

الهوامش:

- 1 تم التوقيع على معاهدة ماستريخت يوم 1992/02/07 والتي أطلقت اسم الاتحاد الأوروبي على هذا البناء، كما أسست السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (PESC).
- 2 جوناثان الفورد، سياسة الدفاع البريطانية والأمن الأوروبي في الثمانينات، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، ترجمة موسى الزغبى، مركز الدراسات العسكرية، دمشق 1983، ص.ص. 235-247.
- 3 هانز بورن، الحكم الوطني للأسلحة النووية: الفرص والقيود، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2006، ص 370.
- 4 Patrice Buffotot, Portugal: Eviter la Marginalisation, La défense en Europe les Adaptation de l'après-guerre Froide, la documentations française, Paris 1998, P 184.
- 5 أندريه بريغو ودومنيك دافيد، الأمنية الأوروبية أو الدفاع المشترك المفقود، ترجمة أحمد عبد الكريم، طلاس للدراسات، دمشق 1984، ص 276.
- 6 Philip Everet, Pays-Bas: L'innocence Perdue, La Défense en Europe les Adaptations de l'après-guerre froide, la documentations française, Paris 1998, P 177.
- 7 أندريه بريغو ودومنيك دافيد، مرجع سابق، 289.
- 8 هانز بورن، مرجع سابق، ص 369.
- 9 Livre blanc sur la défense 1994, préfaces de Edouard Balladur premier ministre, François Léotard ministre d'état ministre de la défense, rapport officiel, la documentation française, 1994, P 41.
- 10 أدراس ميرنس، السياسة الخارجية لألمانيا والأمن الأوروبي في الثمانينات، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، ترجمة موسى الزغبى، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1983، ص 249.
- 11 Magdalena Revue, l'Allemagne Glacis des puissances Occidentales?, Sécurité Européenne, Frontières, Glacis et Zones d'influences, presses universitaires de Rennes, France, 2007, pp 231-242.
- 12 Philippe Delmas, De la prochaine Guerre avec l'Allemagne, édition Odole Jacob, Paris, 1999, P 157.
- 13 حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 448.
- 14 نفس المرجع والصفحة.
- 15 Nicolas Moussis, Guide des politiques de l'Europe, 5ème éd., Paris: A. Pedone, 2001, P419.
- 16 Jean-Michel Dumond et Philippe Settons, La Politique Etrangère et de la Sécurité Commune, La documentation française, Paris, 1999, p 85.
- 17 GAELLE LE Guirriec Milaer, lord Ernest, les Politique Européennes, mémentos LMD, Gualino éditeur, Paris, 2007, p 109.
- 18 Ibid. P 44.

- 19 Michèle Bacot-Décraud, *la PESC: une Dynamique en Panne, La Défense en Europe, les Adaptations de l'après Guerre Froide, la documentation française, Paris, 1998, p 228.*
- 20 David Vernet, *Op.Cit,P 782.*
- 21 Jean Pierre Raffarin, *Equilibre du monde, Europe et Défense, Défense nationale, N°11,Novembre 2004, P09.*
- 22 Luc Vigneron, *L'Industrie de Défense Terrestre Européenne, Face à ses Défis, Défense nationale ,n°06,Jun 2004, PP26-36.*
- 23 Klaus Buhler, *Faire Participer les Elus à la PESD, Défense nationale,n°3,mars 2002, p 07.*
- 24 Antonio Martina, *Le semestre de la présidence Italienne et la PESD, Défense nationale, n°8-9,Aout-Septembre 2003.p 12.*
- 25 شارون ويهارتا، بعثات السلام متعددة الأطراف في عام 2005، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، ص 278.
- 26 - Jean-Michl Lavoizard, *L'information de Sécurité, un élément-clé de la Construction Européenne, Défense nationale,Op.Cit, p 102.*
- 27 François Lureau, *L'Espace: Instrument D'autonomie Stratégique de l'Europe, Défense nationale , N°03,Mars 2004, p 47.*
- 28 بال دوفاي، زدزسلو لاتشوفسكي، الأمن الأوروأطلسي والمؤسسات، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، مرجع سابق، ص 125.
- 29 Michèle Aliot-Marie, *Discours prononcé aux responsable rerritoriaux de la gendarmerie, Carrousel du louvre, le 5 juillet 2002, Défense nationale, Op.Cit, p 26.*
- 30 Francisco J. Ruiz, *Architectures: Evolution Current Situation and Prospects, dans: Strategic Panorama, IEES.ES Working Group, Number 09/10 ,2010/2011 , p 67.*
- 31 Veronica M. Kitchen , *Identity Change in the Atlantic Security Community, Security Dialogue ,Vol.40.N°1 February 2009,P104.*
- 32 Holger Molder, *NATO Role in the poste Modern European Security Environment, Cooperative Security and Experience of Baltic Sea Region, Baltic Security &Défense Review,Vol.8,2006, p7.*
- 33 Ibid, p105.
- 34 Francisco J. Ruiz, *Op.cit. p67.*
- 35 ليلى مرسي، حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001 ص316.
- 36 - بال دانوي، وزدزسلة لاتشوفسكي، الأمن والمؤسسات الأوروطلسية، من الكتاب السنوي: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 121.
- 37 Francisco J. Ruiz ,*Op.Cit,P 88.*
- 38 Lawrence Korb Sean Duggan, laura CONLEY , *Integrating Security Preparing for the National Security Threats of the 21st Century for American Progress Defining US National Security Objective, November 2009, p7.*
- 39 R-Kagan, *Power and Weakness, POLICY Review N°110, June-July 2002. <http://Policyreview.org/JUN02/kagan-print.html> .*

40 Frances G.Burwell, *op.cit.*p5

41 Ibid, P22.

42 Nicole Gnessotto &Other, *Reshaping EU-US Relations, A Concept PAPER, Paris, Brussels. 2009/2010, p13.*

43 Roberto Dominguez, *European Security Governance; NATO and EU, 11th Biennial of the European Union Studies Association, los Angeles .23-25 April 2009, p1.*

44 عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة القوة انتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2009، ص 7.

45 محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، المجلد 42، ص 40.

46 عماد جاد، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ص 220.

47 Zbigniew Brezeniski, *le grand Echiquier, Bayard Editions, Paris, 1997, P114.*

48 نورهان الشيخ، العلاقات الأور-أطلسية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، المجلد 42، ص 47.

49 جان إيف هين، غونيل هيرولف، زدزلافلاتشوفيسكي، المؤسسات والعلاقات الأمنية الأور-أطلسية، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2008، مرجع سابق، ص 63.